

اقتصاد

مدير المؤسسات في وزارة الإسكان لـ «الوطن»:

تطبيق قرار حساب فروقات الأسعار
أثر إيجابياً على الشركات الإنشائية

| صالح حميدي

صرح مدير المؤسسات في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر النحوي لـ «الوطن» بأن تطبيق قرار مجلس الوزراء المتعلق بحساب فروقات الأسعار الطارئة خلال عام أثبت أنه نتاج إيجابية، وذلك على المؤسسات والشركات الإنشائية العامة ومقاولي القطاع الخاص المنفذ في المشروعات والأعمال الإنشائية بمختلف أنواعها.

وبين النحوي أن القرار نص على احتساب فروقات الأسعار الطارئة خلال مدة تنفيذ العقود استناداً لأحكام مضمون المادتين ٦٣ و ٦٤ من نظام العقود وأُنفِذ في مادته الثانية جميع القرارات والبيانات والتعاميم الصادرة من قبل رئاسة مجلس الوزراء الناطمة لفروقات الأسعار بمختلف أنواعها، وسمح بحساب فروقات الأسعار نتيجة التغييرات الطارئة على الأجور والمحروقات والمواد لعقود الأشغال المتعاقد عليها بشكل أكثر دقة، ولكل مشروع على حدة، حسب بنود الأعمال التي يتضمنها العقد وتاريخ التعاقد وظروف المشروع وضمان منح المتعهد فروقات الأسعار التي يستحقها بشكل عادل ودقيق.

وأوضح مدير المؤسسات أن القرار جاء نظراً لأن القرارات والبيانات والتعاميم السابقة الصادرة من قبل رئاسة مجلس الوزراء الناطمة لفروقات الأسعار الناشئة عن تغير تكاليف المشاريع نتيجة التغييرات الطارئة على الأجور والمحروقات والمواد لعقود الأشغال المتعاقد عليها مع المؤسسات والشركات الإنشائية العامة ومقاولي القطاع الخاص لم تستطع مواكبة هذه التغييرات خاصة في ظل الزيادات الكبيرة التي تمت على أسعار المواد الداخلة في تنفيذ الأعمال.

وبين النحوي أن نصوص القرارات والبيانات والتعاميم المذكورة كانت تعتمد نسباً عامة وسطية ترتبط بمئات المشاريع المتعاقد عليها مما ينتج عنه أحياناً عدم الدقة في حساب فروقات أسعار بعض بنود الأعمال المنفذة وتجاوز بعضها لقيمة الأسعار الراضية وانخفاض بعضها بشكل كبير عن الأسعار الراضية وخاصة عندما تكون المشاريع في بداية أو نهاية تنفيذها أو عند تنفيذ مشاريع غير متكاملة أو غير وأردة في فئات المشاريع المضمنة في هذه الصكوك.

وأشار النحوي إلى إيقاف العمل بتطبيق أحكام القرارات والبيانات والتعاميم الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء الناطمة لفروقات الأسعار من تاريخ ١/٤/٢٠١٩ والطلب من الجهات صاحبة المشاريع التفاوض عن التغييرات الطارئة في الأسعار وفق المادتين ٦٣ و ٦٤ من نظام العقود الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ من قبل لجنة خاصة يشكلها أمر الصرف وفق أحكام المادة ٣٣ من دفتر الشروط العامة الصادرة بالمرسوم رقم ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤.

مدير «هيئة الصادرات» لـ «الوطن»:

عقود تصديرية من سورية لدول الخليج

| رامز محفوظ

الشركات السورية بالمشاركة في معرض غلفود ٢٠٢١ القادم، وذلك نظراً للقيمة المضافة التي حققها المعرض لهم من خلال إبرام عقود تصديرية، إضافة إلى رغبة شركات أخرى أن تتوسع مساحة الجناح السوري، التي كانت ٢٠٧ أمتار التي قدمت للشركات السورية، منوهاً أنه تم الطلب من إدارة المعرض زيادة مساحة الجناح السوري في دورة المعرض القادمة بهدف إعطاء الفرصة لمشاركة أكبر عدد من الشركات السورية المنافسة.

وأوضح ميده أنه تم عقد العديد من اللقاءات مع جميع المشاركين في المعرض وتم خلال اللقاءات مناقشة بعض المشاكل التي تعترض دخول البضائع السورية إلى السوق الإماراتية والحلول المقترحة، منوهاً بأنه تمت إتاحة الفرصة أمام سبع شركات سورية جديدة تشارك لأول مرة في المعرض لعرض منتجاتها ضمن الجناح السوري، ما أضاف على الجناح صفة التنوع والتجديد في المنتجات المعروضة.

ولفت إلى أن الهيئة وزعت استبياناً على جميع الشركات السورية المشاركة في المعرض للدلالة بأرائهم كتابياً حول مشاركتهم.

وعدت إدارة المعرض الهيئة بتوسيع مساحة الجناح السوري العام القادم بحيث تتضمّن حتى الشركات الخاصة السورية أيضاً إلى الجناح السوري، وتم الطلب منها أن يتم إعطاء المساحة المخصصة للقطاع الخاص السوري وضمها للجناح السوري لتوسيع مساحته.

صرح مدير عام هيئة دعم وتمتية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ «الوطن» بأن العديد من الشركات السورية في معرض الخليج للأغذية «غلفود» قام بتوقيع عقود تصديرية بقيمة جيدة مبدئياً، وهذا ما سوف ينعكس إيجاباً على زيادة قيم الصادرات السورية لدول الخليج في المستقبل القريب، من قطاع الأغذية السورية، منوهاً بأن القيمة المضافة لأي معرض تتجسد من خلال العقود التي أبرمت على هامشه.

وأشار إلى أن سورية شاركت في فعاليات المعرض بمساحة إجمالية وصلت إلى ٢٠٧ أمتار مربعة ضم ٢٢ شركة وأداة في مجال الأغذية، ولاسيما زيت الزيتون والفواكه المجففة والحلويات الشرقية والشوكولا والكونسروسة والمشروبات الساخنة ومنتجات الألبان والأجبان وغيرها.

وبالنسبة للدعم الذي قدمته الهيئة للجناح السوري والشركات المشاركة في المعرض أوضح ميده أن دعم الهيئة كان لوجستياً، من خلال التنظيم والإشراف وإدارة شؤون المعرض الإدارية والتنظيمية، مشيراً إلى أن الهيئة حرصت على أن يتم عرض المنتج المحلي بالصورة اللائقة ويتم الترويج للمنتج المحلي بالصورة المثلى إضافة إلى القيام بتسهيل إبرام عقود تصديرية مع العالم الخارجي والمساهمة في فتح أسواق خارجية أمام المنتجات الغذائية المحلية.

ونوه بأنه تم إجراء العديد من اللقاءات مع إدارة المعرض من أجل التعبير عن رغبة

أغلبها لـ «الإلزامي للسيارات»

السوريون يدفعون ١٠٠ مليون ليرة سورية كل صباح
لشركات التأمين منها ٧٠ بالمئة للمؤسسة العامة للتأمين

| عبد الهادي شباط

زادت أقساط شركات التأمين التي دفعها المؤمن لهم خلال العام الماضي بنسبة ١٣٪ عن العام السابق، إذ بلغت القيمة الإجمالية للأقساط ٣٦.٨ مليار ليرة سورية خلال ٢٠١٩، بوساطة يومي يزيد على ١٠٠ مليون ليرة سورية.

وكان النصيب الأكبر من الأقساط للمؤسسة العامة للتأمين، وبنسبة ٧٠٪ منها، بمبلغ ٢٥.٨ مليار ليرة، في حين تقاسمت ١٢ شركة خاصة قيمة الأقساط والمتبقية التي تبلغ ١١ مليار ليرة.

وبحسب بيانات خاصة بالأقساط (حصلت «الوطن» على نسخة منها) حصل التأمين الإلزامي للسيارات على الحصة الكبرى من الأقساط، بنسبة ٣٤.٥٪، بقيمة ١٢.٧ مليار ليرة، يليه التأمين الصحي بنسبة ٣٣.٩٪ من إجمالي الأقساط، وبقيمة تجاوزت ١٢.٥ مليار ليرة.

وجاء ثالثاً تأمين السيارات التكميلي بنسبة ١٠.٨٪ من إجمالي الأقساط، بقيمة تزيد على ٤ مليارات ليرة، تلاه رابعاً التأمين ضد الحريق بنسبة ٨.١٪، بقيمة تزيد على ٣ مليارات ليرة، ثم التأمين البحري بنسبة ٤.٦٪، بقيمة ١.٧ مليار ليرة.

وبلغت نسبة الأقساط في فرع تأمين الحوادث العامة ٣.٧٪ من إجمالي الأقساط التي دفعها المواطنون لشركات التأمين في القطاعين العام والخاص، وبقيمة قاربت ١.٣٩ مليار ليرة، تلاها التأمين الهندي بنسبة ١.٦٪، وقيمة قاربت ٥٩٣ مليون ليرة، ثم التأمين على الحياة بنسبة ١.٣٪، وقيمة نحو ٤٨٢.٧ مليون ليرة، ثم تأمين السفر ٠.٥٣٪، وقيمة زادت على ١٩٦ مليون ليرة، وجاء أخيراً التأمين على الطيران بقيمة ٧.٥ ملايين ليرة فقط.

أما من جهة توزيع الأقساط على الشركات، فكانت الحصة الأكبر للقطاع العام ممثلاً بالمؤسسة العامة السورية للتأمين، بإجمالي أقساط تقارب ٢٥.٨ مليار ليرة، نسبتها ٧٠٪ من إجمالي الأقساط، تليها الشركة الوطنية للتأمين، وهي صاحبة الحصة الأكبر في القطاع الخاص، بنسبة نحو ٥٪ من إجمالي الأقساط، بلغت قيمتها نحو ١.٨٧ مليار ليرة، ثم الشركة المنحدرة للتأمين، بحصة نحو ٣.٧٪ من الإجمالي، قيمتها تزيد على ١.٣٩ مليار ليرة.

وحظيت الشركة السورية العربية للتأمين بنسبة

٣.٣٪ من إجمالي الأقساط، بلغت قيمتها ١.٢٤ مليار ليرة، تليها شركة الاتحاد التعاوني للتأمين بنسبة ٢.٩٪، وقيمة زادت على ١.١ مليار ليرة، ثم شركة المشرق العربي للتأمين بنسبة ٢.٦٪، وقيمة أقساط تجاوزت ٩٧٠ مليون ليرة، أتت بعدها الشركة السورية الدولية للتأمين «أروب» بنسبة قاربت ٢.٦٪ أيضاً، وقيمة زادت على ٩٦٩ مليون ليرة. وبلغت قيمة الأقساط في شركة التأمين العربية-سورية ما يزيد على ٩٦٥.٣ مليون ليرة، نسبتها ٢.٦٪، تليها شركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة

١٢,٥ مليار ليرة سورية إجمالي أقساط التأمين الصحي



٢٪ من إجمالي الأقساط في قطاع التأمين، بقيمة قاربت ٧٢٩.٦ مليون ليرة، ثم الشركة الإسلامية السورية للتأمين بنسبة نحو ١.٦٪، وقيمة تجاوزت ٥٨٣.٦ مليون ليرة، في حين بلغت قيمة الأقساط في الشركة السورية الكوتبية للتأمين ما يزيد على ٥٣٥.٢ مليون ليرة، بنسبة ١.٤٪، ثم تأتي شركة أدونيس للتأمين «أديس» بنسبة أقساط ١.٢٪، تجاوزت قيمتها ٤٤٣.١ مليون ليرة، لتحل أخيراً شركة الثقة للتأمين بإجمالي أقساط تجاوزت ٢٢٤.٥ مليون ليرة، بنسبة ٠.٦٪ من إجمالي أقساط الشركات العامة والخاصة.

يوماً يزداد عدد تجارنا ٢٧ تاجراً

تأسيس ٥ شركات (VIP) في النفط
والطيران منذ بداية العام ٢٠٢٠

| علي محمود سليمان



تفاصيل الهيئة العامة للشركة وذلك وفق القانون رقم ٣٢٩ للعام ٢٠١١، وفي حال المخالفة تفرض على الشركة عقوبات وغرامات مالية، وتقوم مديرية الشركات بإصدار قرارات العقوبات بحق الشركات المخالفة. ولغفت إلى أنه خلال الشهر الأول من العام الحالي ٢٠٢٠ تم منح ٨٣٧ بين سجل تجاري وشركة، وقد توزعت في ٧٢٧ سجلاً تجارياً للأفراد و١١٠ سجلاً تجارية للشركات، وتوزعت الشركات إلى ٤٤ شركة محدودة المسؤولية، و٥٢ شركة تضامن، و١١ شركة توصية، و٢ شركة مساهمة مغلقة، وشركة مدينة واحدة.

ولفت إلى أنه يجري التحضير لإطلاق بنك المعلومات للسجل التجاري من خلال عملية الأرشفة والربط الشبكي مع وزارة المالية وبقية الجهات المعنية، حيث قامت وزارة المالية بتشكيل فريق العمل للربط الشبكي، وهو إجراء يهدف لزيادة تسهيل الإجراءات بالنسبة للمستثمرين والراغبين بتأسيس الشركات، كما يساعد في الشفافية ما بين الجهات المعنية بتأسيس الشركات. وأوضح أن مديرية الشركات تتابع كل شركة تحصل على سجل تجاري للتأكد من استمرارية عملها من خلال الإلزام بتقديم بيانات مالية سنوية ومناقشتها، بالإضافة إلى تقديم

منحت مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ٩٧٧١ سجلاً تجارياً للأفراد والشركات خلال العام الماضي (٢٠١٩)، أي بوساطة يومي نحو ٢٧ سجلاً تجارياً جديداً، توزعت في ٨١٤٨ سجلاً تجارياً للأفراد، و١٦٢٣ سجلاً للشركات.

وتوزعت السجلات الممنوحة للشركات إلى ٧٣٠ شركة محدودة المسؤولية، و٧٠٦ شركات تضامن، و١٥٦ شركة توصية، و٢٦ شركة مساهمة مغلقة، وشركة واحدة مشتركة و٣ شركات مدينة وشركة واحدة خارجية.

كما شهد العام ٢٠١٩ تأسيس ٦ شركات (VIP) برأس مال فوق المليار ليرة سورية، بينما تم خلال الشهرين الأول والثاني من العام الحالي تأسيس ٥ شركات (VIP) وهي شركات تنشط في مجالات النفط والطيران، موزعة في شركتين برأس مال ٥٠٠ مليون ليرة سورية وشركة برأس مال مليار ليرة خلال الشهر الأول، وخلال شهر شباط الحالي تم تأسيس شركتين برأس مال

١٠ مليارات ليرة للشركة الواحدة. وصرحت مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلهام الشحادة لـ «الوطن» بأن العام ٢٠١٩ شهد تبسيط إجراءات تأسيس تسجيل الشركات والأفراد في السجل التجاري، إذ يتم الحصول على السجل التجاري خلال ٢٤ ساعة، إضافة إلى تفويض مديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بتأسيس الشركات المحدودة والمسؤولية وحضور اجتماعات الهيئات العامة ومعالجة البريد المتعلق بها قبلهم، إضافة إلى تفويض أمناء السجل التجاري بدمشق وريف دمشق منح صورة طبق الأصل عن آخر نسخة من السجل التجاري للأفراد والشركات لدى كل أمانات السجل التجاري بالمحافظات بالتنسيق مع أمانة السجل التجاري في المحافظة المعنية.

٥٥ بالمئة منها للمصرف التجاري

«المركزي» يدفع ١٣٠,٣ مليار ليرة لـ ١٦ مصرفاً اشترتوا شهادات إيداع في طرح الأول ٢٠١٩

| الوطن

أوفى مصرف سورية المركزي بالتزاماته بخصوص شهادات الإيداع باليرة السورية الإصدار رقم ١ لعام ٢٠١٩، وتم تحويل القيم الاسمية للشهادات التي استحققت بتاريخ ٢٠٢١-٢٠٢٠ والمخصصة لكل مصرف مشارك، وعليه تعد الشهادات المخصصة لهم بموجب الإصدار رقم ١ لعام ٢٠١٩ مغطاة كماً، حيث تم تثبيت عملية إطفائها على سجل الملكية لشهادات الإيداع باليرة السورية المسوك لدى مديرية الدين العام والأوراق المالية.

وبلغ إجمالي القيمة الاسمية للشهادات المكتتب بها ١٣٠.٨ مليار ليرة في حين إجمالي القيمة الاسمية للشهادات المستحقة ١٣٠.٣ مليار ليرة، وعدد المصارف المستحقة لقيم الشهادات ١٦ مصرفاً.

ولتصني آراء المصارف حول هذه التجربة وجدواها تواصلت «الوطن» مع بعض إدارات المصارف المشاركة، إذ صرح مدير عام الإصدار التجاري السوري علي يوسف أن إصدار شهادات الإيداع كان تجربة ناجحة في إطار تقدي صحيح، وهو مرحلة مهمة في وقتها لما لها من أثر إيجابي على القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي.

وبين أن حصة المصرف التجاري بلغت نحو ٥٥٪ من هذه الشهادات بقيمة ٦٩ مليار ليرة، وأن المصرف سيكون أول



المبادرين لشراء مثل هذه الشهادات في حال تم الإعلان عن أي إصدار جديد من قبل المصرف المركزي، وخاصة أن نسبة السيولة لدى المصرف التجاري السوري مرتفعة وتقترب من ٥٦٪ وهو الأمر الذي يحفز على التوجه لزيادة توظيفات المصرف ومنها التوجه نحو شهادات الإيداع.

وعن الفرق ما بين شهادات الإيداع وسندات الخزينة التي تم إصدارها مؤخراً وإمكانية منافسة سندات الخزينة لهذه الشهادات، بين المدير العام أن سندات الخزينة تختلف عن شهادات الإيداع لجهة أهدافها وأجلها، إذ تهدف سندات الخزينة لتمويل المشاريع الاقتصادية والحيوية

مصرفيون؛ تجربة مهمة لتراجع فرص التوظيف لدى المصارف وارتفاع معدلات السيولة

السياسة النقدية وفق الأنظمة وتحت أنظار الرقابة المعمول بها.

وفي التوجه حول هذه الشهادات اعتبر مدير في مصرف التوفير أنه نظراً لفرص التوظيف لدى المصارف خلال السنوات الماضية وارتفاع معدلات السيولة لدى معظم المصارف مثل إصدار المركزي لشهادات الإيداع مع بداية العام الماضي قناة توظيف مهمة وأمنة لسيولة مدخرات المصارف العاملة في البلد.

وعن سعر الفائدة المحدد بـ ٤.٥٪ بين أن سعر الفائدة مقبول مقارنة بالنشاط العام للمصارف وفرص التوظيف المتاحة خاصة خلال الظروف العامة السائدة حالياً والنشاط الاقتصادي الذي يتعافى بعد سنوات الحرب، مبيّناً أن مصرف التوفير سوف يبادر لشراء مثل هذه الشهادات في حال أعلن المصرف المركزي عن إصدارات جديدة، خاصة وأن آلية التقدم لهذه الشهادات كانت مريحة وتستند لمعايير ناضجة.

وعن قيم الشهادات التي اشترتها التوفير بين أنه تم شراء ٨٩ شهادة بقيمة إجمالية ٨.٩ مليارات ليرة (١٠٠) مليون ليرة قيمة اسمية لكل شهادة. وبين أن سندات الخزينة مثلت خيراً جيداً أمام المصارف خاصة أن سعر الفائدة وعبر الزمادات سجلت نحو ٦.٠٪ مترافقة مع منح فائدة كل ستة أشهر بشكل منتظم.

التي ترغب بها الحكومة وعادة ما تكون آجالها أطول وهو سبب اختلاف سعر الفائدة لكل منهما، في حين تتجه شهادات الإيداع وفق آليات السياسة النقدية التي يعمل عليها المركزي لامتصاص السيولة من المصارف وتمكين المصارف من المساهمة في سحب السيولة وفق ما تحدده